مدير عام الشرطة القضائية بمحافظة لحج لـ (الأمناء):

الشرطة القضائية في المحافظة مجرد حبر على ورق

الأمناء/ حاوره / عبدالقوي العزيبي:

قال النقيب علي هواش مجيد حسين الرجاعي، مدير عام الشرطة القضائية في محافظة لحج، في حوار له مع "الأمناء": "إن الشرطة القضائية في محافظة لحج لا وجود لها وليست إلا حبراً على ورق نظراً لتهميش دور الشرطة الأمني والقضائي، وقيام جهات أمنية بتفريغ رجال الشرطة من مهام عملهم بعملية انتدابهم إلى مؤسسات أمنية أخرى منها حراسة المنشئات في المحافظة".

وأضاف هواش بأنه قام بمتابعات عديدة منذ سنوات من أجل تفعيل مهام عمل الشرطة في المحافظة وتوفير مقومات العمل المكتبي والميداني والمالي، حتى تتمكن من توفير الحماية الأمنية القضائية للمحاكم والنيابات والقيام بالمهام المنوط بها، إلا أنه للأسف لم تمنح الشرطة هذه الحقوق ولا نعلم ما هي الأسباب.

شرطة لحج.. إهمال وتهميش

وأشار النقيب علي هواش، إلى أن الشرطة القضائية في العاصمة عدن وبعض المحافظات المحررة تحظى بالاهتمام والرعاية وتمارس مهام عملها بأريحية تامة وفقاً للقانون مع دعمها بمقومات العمل المختلفة، بينما في لحج عمل الشرطة مجمد وتحت الصفر.

انتداب أفراد شرطة لحج

وكشف مدير الشرطة القضائية بلحج لـ"الأمناء" عن تفريغ أفراد الشرطة بعملية الانتداب وعددهم 50 فردًا إلى مؤسسات أمنية أخرى في المحافظة منها حماية المنشئات، مما أفرغ الشرطة من قوتها الفعلية وسلب صلاحياتها.

لا مبنى ولا أفرادًا ولا ميزانية تشغيلية

> ■ لا مبنى ولا أفرادًا ولا ميزانية تشغيلية وأمارس مهام عملي منفردًا
>
> ■ أناشد مجلس القضاء الأعلى والنائب العام بتفعيل مهام عمل الشرطة القضائية بلحج

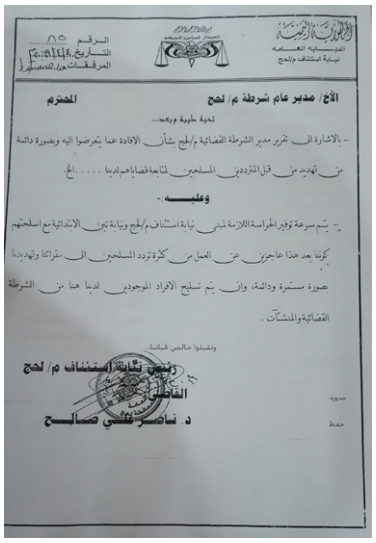

واردف النقيب علي هواش: "نحن في الشرطة القضائية بلحج لا يوجد لدينا حتى مبنى من خلاله نمارس عملنا، كما لا يوجد في قوة الشرطة ولو جندي واحد عقب عملية الانتداب، وأيضاً لا توجد للشرطة أي اعتماد لميزانية مالية تشغيلية، مما جعل الشرطة تعاني من الاحتضار والموت السريري، وحال الشرطة القضائية أشبه بمبنى المجمع القضائي الذي دمرته حرب عام 2015م".

عجز في مهام الحماية

وأشار النقيب الرجاعي إلى وجود عجز كبير أمام الشرطة القضائية في توفير الحماية الكافية للمتهمين الذين يتوجب على الشرطة القضائية إحضارهم إلى المحكمة أو النيابة، على اعتبار هذا العمل من اختصاص مهام عمل الشرطة القضائية، وأيضاً الشرطة غير قادرة على ضبط الأفراد الذين يصدر بحقهم أوامر قبض قهرية، فعلى الواقع نجد أن مهام الشرطة القضائية الموكل إليها قانونا القيام بهذه المهام تمارسه جهات أمنية أخرى، وهذا مخالف للنظام والقانون.

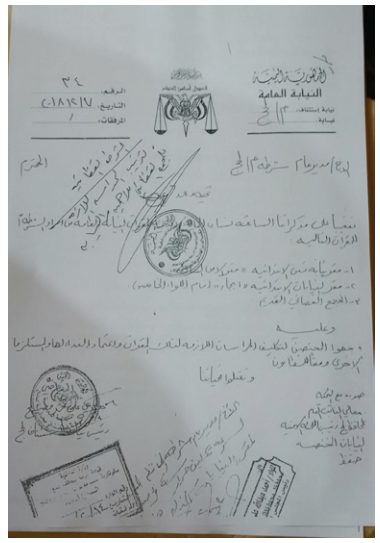

وأبرز النقيب علي هواش للأمناء ملفاً يحتوى على العديد من الأوراق منها مذكرات رسمية من بعض المسؤولين في الدولة، وكذا توجيهات ومراسلات صادرة عن مسؤولين قد فارقوا الحياة والبعض على قيد الحياة، وجميع ما هو بالملف عبارة عن متابعات يقوم بها النقيب هواش مع عدة جهات لغرض انتزاع حقوق الشرطة القضائية وإعادة تفعيل عمل ومهام الشرطة في المحافظة.

حبر على ورق

كما نوه النقيب علي الرجاعي، إلى أن جميع تلك الأوراق تنصدم بواقع متجاهل ولهذا تتحول إلى حبر على الورق، بعكس ما هو حاصل في محافظات عدن وأبين والضالع، بوجود اهتمام كبير ودور إيجابي فعال تقوم به الشرطة القضائية بقوة القانون.

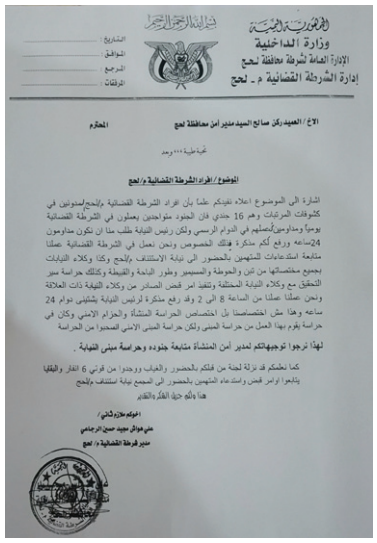

مناشدة عاجلة

وفي ختام حواره مع الأمناء ناشد النقيب علي هواش كلا من رئيس القضاء الأعلى، والنائب العام، ومحافظ محافظة لحج، ورئيس نيابة الاستئناف في المحافظة، ومدير عام شرطة لحج، سرعة تفعيل مهام وواجبات عمل الشرطة القضائية في لحج وبموجب النظام والقانون، وأسوة بما هو متعامل به مع الشرطة القضائية في العاصمة عدن ومحافظتي أبين والضالع، متمنياً عدم حرمان محافظة لحج من وجود الشرطة القضائية لممارسة مهام عملها في خدمة الوطن والمواطن، وحماية المنشئات القضائية والنيابية، وتنفيذ أحكام وأوامر السلطة القضائية.

تحقيق استقصائي: «الشبو» يجتاح اليمن ومافيا المخدرات تخترق الأجهزة الأمنية

الأمناء/ خاص:

كشف تحقيق استقصائي عن انتشار مخيف لمادة الشبو المخدر في اليمن، وتورط عدد من منتسبي الأجهزة الأمنية في تسهيل انتقال شحنات هذا المخدر بين المحافظات، مقابل تلقيهم رشاوى مالية كبيرة.

وأورد التحقيق - الذي نشرته صحيفة "النداء"- قصصًا مرعبة لمتعاطين انتهى بهم الإدمان إلى الهلوسات والعنف وارتكاب جرائم متنوعة، بينها السرقات والقتل، والاعتداءات الجنسية، وسلوكيات عدوانية أخرى.

ووثق التحقيق - الذي أعده الصحفيان عادل عبد المغني وهلال الجمرة، وشارك فيه الصحفي رائد خالد من حضرموت وعبد الكريم عامر من صنعاء - استخدام تجار الشبو لوسائل وأساليب متعددة ومبتكرة للإيقاع بضحاياهم، منها الإغراء والخداع والترهيب، وتمكنهم من توظيف واستغلال الشباب والنساء والأطفال لجلب الشبو من محافظة إلى أخرى، والترويج له.

التحقيق الذي حمل عنوان: "«الشبو» مخدر الحرب والقاتل الأغلى في اليمن"، أزاح الستار عن معلومات مهمة تتعلق بدخول وانتشار مادة الشبو في اليمن، وأجرى مقابلات موثقة مع عدد من المسؤولين الحكوميين والأمنيين والخبراء في مجال مكافحة المخدرات، وتجار ومروجين ومتعاطين للشبو، وأطباء نفسيين.

وأكد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية العميد عبدالله لحمدي، أن الشبو في اليمن ينتشر "كالنار في الهشيم"، وشكا في سياق التحقيق من انعدام الإمكانيات الفنية والمالية والبشرية والتقنية لدى إدارته وفروعها بالمحافظات، الأمر الذي حد من قدرتها على التصدي لجائحة الشبو التي تضرب اليمن. وقال: "لا نستطيع السيطرة على كافة المساحة التي يجب تغطيتها".

وكشف التحقيق عن مخالفات قانونية ترتكبها الأجهزة الأمنية والقضائية، متعلقة بعدم تطبيق قانون العقوبات الخاص بمتعاطي ومروجي المخدرات، ووثق التحقيق استبدال عقوبة التعاطي بالسجن شهرين بدلا من 5 سنوات، في حضرموت.

كما كشف عن الترويج لمادة الشبو داخل عدد من السجون والإقبال عليها من نزلاء سُجنوا على ذمة قضايا جنائية أخرى غير المخدرات، وخرجوا من السجن مدمنين ومروجين، وفقا لأحد السجناء ومدمنين آخرين.

وبيّن التحقيق أن النسبة الأكبر من مادة الشبو تصل إلى اليمن عبر البحر، قادمة من باكستان وأفغانستان وإيران، حيث توظف شبكات وعصابة دولية لتجارة المخدرات، مهربين من جنسيات مختلفة تمتد من دول شرق آسيا المصنعة للشبو، وصولا إلى السواحل اليمنية في البحر العربي، ويستقل تجار محليون قوارب من شواطئ محافظة المهرة حتى يصلوا إلى نقطة التسليم في البحر، ويحملونها إلى مستودعات في المهرة، قريبًا من البحر، وبعيدًا عن الأنظار، لإخفاء أطنان من المخدرات المتنوعة، بما في ذلك "الحشيش والهيروين والكوكايين والشبو والكبتاجون، وغيرها من أنواع المخدرات".

وأوضح التحقيق أن ما يتم ترويجه من الشبو والمخدرات في اليمن، لا يمثل نسبة فعلية مقارنة بما يتم تهريبه عبرها لدول الجوار. وانطلاقًا من مخازن المخدرات في محافظة المهرة، يسلك المهربون الطرق الرئيسية عبر محافظات: حضرموت، شبوة، مأرب، الجوف، وصولا إلى محافظة صعدة التي تربطها حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية.

وتحدث التحقيق عن غياب المراكز المختصة بعلاج الإدمان في اليمن، الأمر الذي يفاقم من معاناة المدمنين وذويهم، الذين يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على العلاج. وعدا شحة الإمكانيات، والنقص الحاد في التمويل، تحدث التحقيق عن الفجوة الحاصلة في أطباء الصحة النفسية المعنيين بعلاج الإدمان، الذين لا يتجاوز عددهم 45 طبيبًا (منهم 36 في صنعاء، و9 لباقي المحافظات)، بمعدل "طبيب نفسي واحد فقط لكل 700 ألف فرد في اليمن".

الأمناء
alomana2013@gmail.com

المشرف العام
د. صدام عبدالله

رئيس التحرير
عدنان الأعجم

مدير التحرير
غازي العلوي

مدير الإخراج الفني
مراد محمد سعيد

قسم التقارير
د. سالم لعور

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175